

المراجعة الدورية الشاملة لمصر بمجلس حقوق الإنسان الدورة الرابعة

تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
2024



المراجعة الدورية الشاملة لمصر بمجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة

تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

2024

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



تعمل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال البحث والدعوة والمناصرة والتقاضي، في مجالات الحريات المدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الجنائية.

<https://eipr.org/> للاطلاع على المزيد من المعلومات انظر

أولاً: الحريات المدنية

1. ظلت السمة الرئيسية لنهج الحكومة هي تقييد قدرة المواطنين على المشاركة وحصر عملية صنع القرار السياسي في دائرة ضيقة موثوق بها، لا تخضع للرقابة أو المساءلة. كما أن الضمانات الدستورية لحرية التعبير والمعلومات والتجمع السلمي والتجمع والمشاركة السياسية¹ يتم انتهاكها بشكل منهجي، عبر سن التشريعات المقيدة والسجن، والحرمان من الحقوق الأساسية في اتخاذ الإجراءات القانونية والتقاضي، ما أدى إلى القضاء على الفضاء العام بشكل شبه كامل خلال العقد المنتهي.
2. بدأ تآكل الحريات المدنية في وقت مبكر من حكم الرئيس السيسي، مع اعتماد قانون التظاهر² والذي قيد الحق في التجمع السلمي وفرض عقوبات بالسجن على المشاركة في التجمعات غير المصرح بها. وتبعه قانون الإرهاب³ في عام 2015، والذي كان أثره الفعلي المباشر هو تجريم النشاط السلمي وحرية التعبير. ثم جاء قانون تنظيم الإعلام⁴ عام 2018 ليجيز حجب المواقع الإلكترونية الإخبارية، وليستحدث ضرورة حصول الصحف والمواقع الصحفية على تراخيص للعمل، كما نص على عدد كبير من العقوبات الجديدة لاستهداف الصحافة المستقلة. وتبعه قانون مكافحة الجريمة الإلكترونية⁵ في العام نفسه، وهو القانون الذي أدخل «الأمن القومي» و«قيم الأسرة المصرية» كأسباب لمزيد من الرقابة والعقاب.. ولا يزال أكثر من 600 موقع إلكتروني محجوبين بشكل تعسفي من دون اتباع الإجراءات التي نص عليها هذا القانون نفسه.

1 المواد 71 إلى 78 من دستور مصر الحالي، المعتمد في 2014 والمعدل في 2019، تشمل عدداً من هذه الحقوق. المواد 85 و87 أيضاً تشمل ضمانات الحق في مخاطبة السلطات العامة والمشاركة السياسية، سواء كانت حق الانتخاب أو الترشح. للاطلاع على نص الدستور: <https://manshurat.org/node/14675>

2 انظر قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية رقم 107 لسنة 2013 <https://manshurat.org/node/6547>

3 انظر قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015 <https://manshurat.org/node/6573>

4 انظر قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018 <https://manshurat.org/node/31481>

5 انظر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 <https://manshurat.org/node/31487>

- ويتعرض كتاب الرأي ومنتجو المحتوى على الإنترنت للسجن بشكل روتيني، على الرغم من حظر الدستوري على العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر.
3. أكلت التشريعات الجديدة منظومة الحصار على الحقوق السياسية والشخصية الموجودة في القوانين القائمة، مثل قانون الأحزاب السياسية الذي يفرض شروطاً متشددة للغاية على تأسيس أحزاب جديدة، وقانون العمل الأهلي الذي يمنح الحكومة والأجهزة الأمنية سيطرة كاملة على منظمات المجتمع المدني.
4. تستخدم المواد القانونية الغامضة الواردة بقانون العقوبات بشكل منهجي لمحاكمة المواطنين وإدانتهم على أي شكل من أشكال من المعارضة أو محاولة المشاركة في الحياة العامة. النيابة العامة وذراعيها الممثل في نيابة أمن الدولة العليا، هي الجهة المتواطئة بشكل رئيس في هذه الملاحقات القضائية غير العادلة، والتي لا تستند عادة إلى أي وقائع أو أدلة. كما باتت دوائر الإرهاب في محاكم الجنايات، بل وحتى المحاكم الاقتصادية، باتت وسائل أخرى للقمع. وغالباً ما تشمل التهم «نشر الأخبار الكاذبة»، والانضمام إلى جماعات إرهابية أو مشاركة أهدافها، أو انتهاك «قيم الأسرة المصرية».
5. ما زال الآلاف من السجناء السياسيين رهن الاعتقال، بما في ذلك قادة الأحزاب الشرعية مثل [عبد المنعم أبو الفتوح](#) المسجون منذ عام 2018، والمرشح الرئاسي والنائب البرلماني السابق [أحمد طنطاوي](#) الذي يُسجن مع عدد من مؤيديه منذ بداية العام الجاري، فضلاً عن متظاهرين سلميين ذوي انتماءات مختلفة، بعضهم محتجز منذ عام 2013.
6. أعيد تفعيل لجنة العفو الرئاسي في 2022 للنظر في قضايا السجناء السياسيين، لكن عدد حالات الاعتقال الجديدة منذ ذلك الحين يفوق بكثير عدد السجناء الموصى بالإفراج عنهم. كما أن اللجنة لم تعلن أعداد المحتجزين أو معايير العفو أو أي جدول زمني لإتمام مهمتها.
7. خلال العقد الماضي بات من المعتاد أن معارضين سياسيين، وصحفيين، وعمال نقابيين، وطلاب ونشطاء، ومحامين، وحتى مستخدمين عاديين لوسائل التواصل الاجتماعي، يتعرضون للاستدعاء غير القانوني أو الاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري والتعذيب، في كثير من الأحيان، على يد قطاع الأمن الوطني. كما حشدت السلطات أحياناً أنصارها للاعتداء جسدياً على المواطنين الراغبين في ممارسة حقوقهم فقط لكونهم من غير المؤيدين، كما حدث خلال تحرير توكيلات

تأييد المرشحين استعداداً للانتخابات الرئاسية عام 2023. وشملت الحالات الأخيرة اعتداءات على أنصار مرشحي المعارضة في تلك الانتخابات الرئاسية، وكذلك الاعتداء على [اجتماع الجمعية العامة](#) لنقابة المهندسين في نفس العام باستخدام العنف الجسدي بهدف تعطيل فرز الأصوات المشاركة في استفتاء نقابي كان من المتوقع أن يرحح كفاية تيار غير مؤيد للنظام.

ثانيًا: العدالة

8. الحبس الاحتياطي المطول هو الأداة الأكثر شيوعاً في معاقبة أو ردع المعارضة، خاصة من قبل نيابة أمن الدولة العليا ودوائر محاكم الإرهاب. تجاوز الآلاف من المحبوسين الحد الأقصى القانوني للحبس الاحتياطي، والذي يحدده القانون المصري بعامين اثنين. من الأمثلة البارزة على ذلك الوضع، المترجمة مروءة عرفة المحتجزة منذ عام 2020.⁶

9. حتى أولئك الذين يؤمر بإطلاق سراحهم، كثيراً ما يتم إدراجهم على الفور كمتهمين في قضايا جديدة للتحايل على إطلاق سراحهم فيما بات يعرف بـ«التدوير». ويمكن حبس الشخص على ذمة عدة قضايا من دون أن يحال إلى المحاكمة في أي منها، كما هو الحال مع المحامي إبراهيم متولي، المحتجز على ذمة 4 قضايا منذ عام 2017،⁷ أو يعاد توجيه الاتهامات نفسها إلى الشخص نفس بمجرد انتهاء مدة عقوبته كما في حالة المحامية هدى عبد المنعم،⁸ أو عبد الله رمضان، المحتجز منذ تسع سنوات. أحياناً يُبرأ المتهمون في المحكمة ثم يواجهون نفس التهم مرة أخرى في قضايا جديدة، مثل أحمد صبري ناصف المحتجز منذ عام 2017، رغم حصوله على أربعة أحكام متتالية بالبراءة.⁹

6 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مروءة عرفة: ثلاث سنوات في الحبس الاحتياطي بالخالفه للقانون، 9 فبراير 2023.

7 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مروءة عرفة: ثلاث سنوات في الحبس الاحتياطي بالخالفه للقانون، 9 فبراير 2023.

8 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، خمس سنوات غير كافية قضية جديدة للحبس الحماية الحقوقية هدى عبد المنعم في اليوم الأخير لانتها محكوميتها، 31 أكتوبر 2023.

9 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبع سنوات من الحبس الاحتياطي.. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تطالب تنفيذ القرار السابع بالإفراج عن أحمد صبري ناصف، 8 فبراير 2024.

10. تفتقر السجون إلى معايير الصحة والسلامة الدنيا، خاصة في حالات الطوارئ، حيث تستجيب سلطات السجن ببطء لحاجات السجناء الصحية. في عام 2020، توفي شادي حبش، الذي كان محبوساً احتياطياً في سجن طره لأكثر من عامين، بسبب نقص الرعاية الطبية خلال الفترة الليلية.¹⁰ خفضت السلطات العدد والوقت المسموح به في زيارات السجون في 2020، متذرعةً باحتياطات كوفيد-19، لكن الإجراءات لا تزال سارية حتى الآن. وفي مجمع سجن بدر، حُرّم العديد من السجناء من الزيارة بالمطلق منذ سنوات وحتى الآن.

11. تنفي وزارة الداخلية اتهامها بالتعذيب أو سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز من دون التحقيق في تلك الاتهامات. ولم يحسن افتتاح سجون جديدة مثل مجمع بدر من ظروف احتجاز السجناء، بل شكوا بعضهم من انتهاك خصوصيتهم عبر مراقبتهم في زنازينهم بالكاميرات على مدار الساعة إلى جانب تعريضهم للإضاءة القوية على مدار اليوم مما يحرمهم النوم.

12. تواصل مصر اللجوء إلى عقوبة الإعدام بمعدلات مفرطة، وتحتل مركزاً متقدماً بين أكثر دول العالم إصداراً لعقوبة الإعدام وتنفيذها على مدار السنوات العشر المنقضية. وفي عام 2021 جاءت مصر في المرتبة الأولى عالمياً في إصدار أحكام الإعدام، والثالثة في تنفيذها، وفقاً لمنظمة العفو الدولية.¹¹ وفي شهر واحد (أكتوبر 2020)، سجل أعلى رقم من الإعدامات في تاريخ مصر الحديث (53 شخصاً على الأقل¹²). وبين عامي 2019 و2023، أصدرت محاكم الجنايات أحكاماً بالموت ضد 1890 شخصاً في 1091 قضية، وفقاً لرصد المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

10 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يجب أن تفتح النيابة العامة النيابة العامة تحقيقاً جاداً في قضية الرعاية الطبية في أماكن الاحتجاز في مصر، 13 مايو 2020.

11 منظمة العفو الدولية، عقوبة الإعدام 2021: حقائق وأرقام، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/death-penalty-2021-facts-and-figures/>

12 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أكتوبر 2020: 53 شخصاً أُعدموا في شهر واحد؛ عدد الأشخاص الذين أُعدموا في أكتوبر يتجاوز الإجمالي السنوي لعمليات الإعدام لكل من السنوات الثلاث الماضية، 3 نوفمبر 2020.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

13. تعرضت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهجمات منهجية من خلال السياسات المالية والنقدية للدولة، ما أدى إلى إفقار قطاعات واسعة من المواطنين وتدهور مستويات معيشتهم، مقابل زيادات كبيرة في ثروات شريحة ضيقة، ما كرس الخلل في توزيع الثروة واللامساواة. تدفع الغالبية من المصريين ثمن الأزمة المالية الناتجة عن سوء الإدارة الاقتصادية والسياسات المعادية للفقراء. فقد تم تقليص الدعم الاجتماعي، خاصة في مجال الغذاء؛ كما خفضت الحكومة في سبيل تنفيذ سياسات التقشف الانتقائية من الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والخدمات العامة، لصالح سداد الدين العام وخاصة الدين الخارجي.¹³

14. لا تزال اللامساواة الاقتصادية آخذة في الارتفاع، مع حصول شريحة الـ 1% الأغنى من السكان على ما يقرب من 50% من الدخل وعلى ثلث إجمالي ثروات البلاد، مقابل حصول الـ 50% الأقل دخلاً من السكان على 18% من الدخل الكلي و4% فقط من الثروة الكلية في البلاد.¹⁴ وبلغ معامل جيني¹⁵ لقياس عدم المساواة 0.77 للثروة و0.57 للدخل، وهي مستويات مرتفعة إقليمياً وعالمياً.¹⁶

15. وقع ثلاثة من من كل عشرة مصريين تحت خط الفقر، بينما وقف ربع المصريين على حافته، وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات الرسمية المصرية المنشورة حتى عام 2019. وبحساب الموجات التضخمية المتتالية التي شهدتها مصر في العامين الأخيرين، إضافة إلى خفض سعر العملة المحلية وزيادة أسعار الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والطاقة عدة مرات، من

13 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، [التقشف بلبتم خبز المصريين](#). الحكومة تزيل آخر آخرة تحمي الفقراء، 30 مايو 2024.

14 World Inequality Database: [Egypt](#).

15 معامل جيني هو أكثر المعاملات الإحصائية المستخدمة لقياس عدم المساواة في الدخل والثروة والاستهلاك بين المجموعات السكانية، وكلما اقترب المؤشر من 1 كلما كان المجتمع متساوياً، وكلما اقترب من الصفر كلما كان المجتمع غير متساوٍ.

16 Oxfam, [The Middle East and North Africa Gap: Prosperity for the rich, austerity for the rest](#), 15 October 2023

المتوقع سقوط أربعة من عشرة مصريين تحت خط الفقر على الأقل. وبات ثلثا العاملين بأجر في القطاع الخاص تحت خط الفقر بالفعل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من 70% من المصريين ينفقون أقل من من 6.85 دولار يومياً وفقاً لمقياس معادل القوة الشرائية.¹⁷ ويساوي هذا المبلغ 42 جنياً مصرية في اليوم، وهو أقل من خط الفقر الوطني المعدل حسب التضخم في عام 2024 ليصبح 58 جنياً مصرية في اليوم.¹⁸

16. ارتفع الدين الخارجي بنسبة 75% على مدار السنوات الماضية الخمس ليصل إلى 168 مليار دولار، وليصل إجمالي الديون المضمونة من الدولة إلى حوالي 158% من الناتج المحلي الإجمالي. وتستهلك أقساط الديون وفوائدها 68% من الإنفاق العام، مزاحمة بذلك الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يتسبب بدوره في إفقار ملايين إضافية من المواطنين.¹⁹

17. تسارعت إجراءات الدولة في تسليح الصحة والتعليم من خلال التخصيص وتحويل المنشآت المقدمة للخدمات العامة من خلال التخصيص إلى جهات ربحية. انخفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم إلى أدنى مستوياته، ليصل إلى 1.2% من الناتج القومي للصحة و1.7% للتعليم، وهي نسب تمثل نحو نصف المخصصات المنصوص عليها في دستور 2014. وينفق المصريون ما يقرب من 70% من إجمالي الإنفاق على الصحة من جيوبهم.²⁰

18. أطلقت الحكومة حملة غير مسبقة لقطع الأشجار وتقليص المساحات العامة الخضراء في

17 مقياس معامل تحول تعادل القوة الشرائية (PPP) هو الرقم المشير إلى عدد الوحدات من عملة الدولة المعنية المطلوب لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في السوق المحلية التي يشتريها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. وتتيح نسبة تعادل القوة الشرائية إمكانية مقارنة تكلفة حزمة السلع التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان. ويحدد البنك الدولي هذا المعامل لكل بلد من خلال سلة سلع ومتوسط أسعارها في مجموعة مختارة من البلدان. وبالتالي فإن سعر الدولار مقابل العملة المحلية وفقاً له يختلف عن سعر الصرف في السوق.

18 World Bank, Systematic Country Diagnostic: Egypt, 1 October 2023.

19 يشمل الدين العام كافة القروض المضمونة من الدولة: ضمانات القروض للهيئات الاقتصادية الخاصة، وديون الهيئات النقدية (البنك المركزي)، وكذلك ديون هيئات الموازنة.

20 يشمل الإنفاق من الجيب إنفاق الأفراد على خدمات على المستشفيات الأطباء، والعلاج والأدوية (حيث الأشخاص يدفعون مقابل خدمات الرعاية الصحية)، ومصادر مثل التأمين الصحي الطوعي، والبرامج العلاجية التي يقدمها أصحاب العمل، وأنشطة المنظمات غير الحكومية.

جميع أنحاء البلاد لصالح المشروعات العقارية والطرق والجسور، ما أدى إلى تفاقم مستوى تراجع جودة الحياة والعدالة البيئية، حيث بلغ نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مصر 17 سم فقط في عام 2021.²¹ وركزت الحكومة على مشروعات الطاقة المتجددة الكبرى الممولة بالديون والتي تهدف إلى تصدير الطاقة. ولا يتجاوز الإنفاق على حماية البيئة 0.02% من الناتج المحلي الإجمالي.²²

19. أضعفت قوانين مستحدثة من مستوى الشفافية والتنافسية في عقود الحكومة، بالموازاة مع توسع الشراكات مع القطاع الخاص. وتذهب تقديرات الحكومة إلى أن نصف الإنفاق العام فقط يقع تحت الموازنة العامة للدولة، ولا يتلقى البرلمان من الدولة سوى رقم واحد مجمع من دون تفاصيل تتيح فرصة للمراقبة والمساءلة. ومع توسع الحكومة في المشاريع الإنشائية الكبرى، لا سيما العاصمة الإدارية الجديدة، تغيب المعلومات عن التمويل والإيرادات وحجم الاستثمارات المدخلة في هذه المشاريع. وزاد البنك المركزي المصري من اقتراضه الخارجي، حيث وصلت قروض البنك المركزي إلى 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تخضع هذه القروض إلى الرقابة ولا تنتظر الموافقة البرلمانية.²³

رابعاً: حقوق المرأة والمساواة الجندرية

20. على الرغم من ادعاءات الحكومة بمناصرة حقوق المرأة منذ 2014، استمرت النساء في مواجهة التمييز والعنف والإفقار. سُجّل بعض التقدم في تمثيل المرأة في المناصب العامة. ففي عام 2022، سُمح للمرأة أخيراً بالعمل في جميع الهيئات القضائية، وتراجع التمييز ضد النساء في مجلس الدولة والنيابة العامة. وبينما ازدادت أعداد القاضيات، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من الهدف الرسمي

21 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حتى لا يزول الأخضر - الأشجار والحدائق في مدن مصر من منظور العدالة البيئية»، 5 نوفمبر 2022.

22 وزارة المالية المصرية، الموازنة العامة 2024/2025

23 Sofian Philip Naceur, El-Sisi's «New Republic», Rosa-Luxemburg-Stiftung North Africa Regional Office Tunis, October 2022, <https://rb.gy/4mbhk6>

وهو 25٪ بحلول 2030. كما ألغيت القيود على النساء العاملات في بعض المهن أو في الفترات المسائية. وخصصت التعديلات الدستورية في 2019 ربع المقاعد البرلمانية للنساء، ما أدى إلى زيادة تمثيلهن، على الرغم من أن ذلك يأتي في سياق عام من تآكل المساحة الديمقراطية وتراجع المشاركة السياسية.

21. ومع ذلك، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل قد انخفضت. إذ لم يتعد الرقم الإجمالي للنساء العاملات 4.2 مليون عام 2022، انخفاضاً من 5.2 مليون في عام 2014. وتمثل النساء 15.3٪ من إجمالي العاملين من السكان، ومع ذلك فإنهن يمثلن 47.6٪ من المتعطلين عن العمل.²⁴ في بعض الحالات، واجهت النساء تمييزاً منهجياً في سياسات التوظيف في القطاع العام، مثل استبعاد المعلمات الناجحات في مسابقة رسمية -مسابقة 30 ألف معلم- على أساس الوزن أو الحمل أو الولادة حديثاً أو اللياقة البدنية.²⁵ وواصلت مصر تراجعها في مؤشر المساواة في سوق العمل، حيث احتلت المرتبة 175 من بين 190 دولة خلال 2023.²⁶ وكان متوسط أجر النساء في القطاع الخاص أقل من الحد الأدنى للأجور وقت القياس. وفي 2021 كان 5.2٪ فقط من النساء تمتلكن منزلاً بمفردهن أو بالشراكة مع آخرين، و1.9٪ من النساء تملكن أراض وحدهن أو بالمشاركة مع آخرين.²⁷ ولأول مرة منذ عقود، شهد العامن الماضيان انخفاضاً في معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي. ولم تشكل بعد مفوضية مكافحة التمييز التي نص على إنشائها الدستور في 2014.

22. فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، كشفت إحصاءات 2022 أن 20٪ من الأطفال المولودين في السنوات الخمس السابقة كانوا غير مرغوب فيهم، وبلغت نسبة الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل 14٪ بين النساء المتزوجات، وتصل النسبة إلى 18٪ في ريف صعيد مصر. وانخفضت معدلات تعرض الإناث لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية، وإن ظلت معدلات الانخفاض

24 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للقوى العاملة، 2014 و 2023.

25 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المحكمة تنظر في طعون المستعدين المعلمين الذين اجتازوا مسابقة «30.000 معلم» أبريل 2024.

26 World Bank, [Women, Business and the Law 2024](#), April 2024.

27 Ministry of Health and Population/Egypt, El-Zanaty and Associates/Egypt, and ICF International, Egypt Demographic and Health Survey 2014.

مخيبة للآمال مقارنة بالجهود المبذولة على مدى عشر سنوات، ولا تزال أدنى من المستهدفات الوطنية.²⁸

23. **العنف:** غلظت التعديلات القانونية المتعاقبة من العقوبات الموقعة على مرتكبي التحرش الجنسي، ومع ذلك لا تزال صعوبات الإبلاغ تشكل عقبة رئيسية أمام الإنصاف القانوني. وغالباً ما يؤدي غياب حماية الناجيات والشهود في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى أعمال انتقامية يقوم بها المتهمون وأسرهم أو محاموهم.²⁹ ازداد قتل النساء في الأماكن العامة بسبب من رفضهن للقتلة شيوعاً. ولا توجد مساءلة للشرطة عن الوقاية أو الفشل في حماية المبلغات عن وقائع التعقب والمطاردة والتهديد ضد قاتليهن.

24. **قوانين الأسرة:** لا زالت القوانين الصادرة منذ قرن تقريباً تضمن استمرار غياب العدالة عن العلاقات داخل الأسرة، وتحرم النساء من المساواة في الحقوق عند الطلاق أو الوصاية على أطفالهن. ولا تعترف القوانين الوطنية بالعنف ضد النساء والأطفال داخل إطار الأسرة، حيث تُظهر إحصاءات عام 2022 ارتفاع نسبة العنف الجسدي من قبل الأزواج إلى 26% من النساء المتزوجات.³⁰ ولا يزال الاغتصاب الزوجي غير مجرم. ولا توجد سوى تسعة ملاجئ فقط للنساء المعتنفات في جميع أنحاء مصر، ولا تعمل بكامل طاقتها على الرغم من انتشار العنف الأسري.

خامساً: حرية الدين والمعتقد

25. على الرغم من الادعاءات الرسمية بفتح صفحة جديدة في مجال الحريات الدينية، إلا أن الانتهاكات الجسيمة لا تزال مستمرة، حيث اعتمدت الدولة نهجاً ضيقاً يقصر مفهوم الحريات الدينية على الوثام الإسلامي المسيحي، بينما تجاهلت الأقليات الدينية الأخرى. كما تجاهلت

28 CAPMAS, Egypt Family Health Survey 2021.

29 مبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الحبس وغرامة مالية لمحامين متهمين بالتشهير وتهديد ضحية اعتداء جنسي جماعي في ميت غمر، 3 نوفمبر 2021; إغلاق التحقيقات في قضية اغتصاب فبرمنت هو نتيجة طبيعة لعام من الترهيب من الشهود والادعاء من المدعين من المدعين 12 مايو 2021.

30 CAPMAS, Egypt Family Health Survey 2021.

تعديل أو إلغاء السياسات والقوانين والمواد القانونية التمييزية.³¹ وتشمل الخطوات الإيجابية نظام الحصص في الانتخابات البرلمانية³²، ما أدى إلى زيادة التمثيل المسيحي، فضلاً عن تسهيل بناء الكنائس في المدن الجديدة.

26. تم توثيق عدد أقل من حالات العنف الطائفي مقارنة بدورة المراجعة السابقة، خاصة تفجيرات الكنائس والاستهداف الجماعي للمصلين المسيحيين. غير أنه تم الإبلاغ عن هجمات فردية عنيفة مثل قتل الأب أرسانيوس وديد، ورائي رأفت، وكيرلس نجح، ونبيل حبشي، ومريم موسى وابنها كراس أكرم لأسباب طائفية.³³

27. تعرض مسيحيون لهجمات عنيفة أثناء محاولتهم ممارسة حريتهم في العبادة، خاصة في المناطق الريفية، حيث وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ما لا يقل عن 58 حادثة منذ اعتماد قانون بناء الكنائس الجديد في عام 2016. وقد وقعت خمس حوادث في قرى مختلفة في المنيا وحدها منذ سبتمبر 2023.³⁴ وتفشل قوات الأمن بشكل عام في منع أو الاستجابة بشكل فعال لهذه الهجمات. وفي كثير من الأحيان يفرض على المعتدى عليهم اللجوء إلى جلسات «مصالحة عرفية» لفرض الهدوء، مع إعاقة المساءلة وضمان إفلات الجناة من العقاب.³⁵ أدت هذه الجلسات إلى إغلاق 27 كنيسة وقاعة صلاة للمسيحيين - على الأقل - منذ إقرار وسريان القانون الجديد، ما يشير إلى فشله في إزالة القيود على الحق في بناء أو ترميم أماكن العبادة لغير

31 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تعليق على تقرير اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بشأن الحريات الدينية، 2022.

32 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، البرلمان والدين: دراسة تحليلية دراسة حول حرية الدين والمعتقد في مجلس النواب من 2015 إلى 2020، 2021.

33 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، خريطة الدينية الحريات، متاح على <https://rleg.eipr.org>

34 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تحمل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية السلطات الأمنية المسؤولية عن الاعتداءات الطائفية في قريتي «الفواخير» و«الكوم الأحمر» في المنيا، 29 أبريل 2024.

35 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في عرف من؟ الدور المصالحة العرفية في النزاعات الطائفية ومسؤولية الدولة، 2015.

المسلمين.³⁶ واستمر تقنين الكنائس القائمة ببطء، حيث يتم منح التصاريح بشكل اعتباطي وبدون شفافية.³⁷

28. استمر التمييز ضد الأقليات الدينية غير المعترف بها؛ حيث لا يعترف دستور 2014 إلا بالديانات «السماوية» وهي الإسلام والمسيحية واليهودية. وتشمل المجموعات الدينية التي ترفضها الدولة والأزهر والكنيسة الأرثوذكسية كلاً من البهائيين، والمسلمين الشيعة، والقرآنيين، والأحمديين، وشهود يهوه. ويحرم عدم الاعتراف القانوني هؤلاء المواطنين من حقوقهم في العبادة أو التنظيم جمعياً، كما يحرمهم الحصول على وثائق الهوية الإلزامية التي توضح معتقداتهم، أو توثيق الزواج وغيره من التصرفات القانونية في المسائل الأسرية بما يتوافق مع عقائدهم، أو حتى الحصول على أراضٍ لدفن المتوفين منهم.³⁸ وتعرض تلك الأقليات الدينية للمضايقات الأمنية والاحتجاز غير القانوني أو الملاحقة القضائية. كما استمر تجريم الإلحاد، حيث غالباً ما يؤدي لتعرض صاحبه للتمييز والملاحقة القضائية. ولا يزال على الأقل ثمانية من الشيعة وسبعة من الملحدين المعلنين في السجن منذ 2014، كما تم نعت الباحث القرآني رضا عبد الرحمن والناشط الشيعي حيدر قنديل والمدون الملحد شريف جابر من السفر.

29. البهائيون هم أكبر أقلية دينية غير معترف بها. ولا يزالون غير قادرين على توثيق زيجاتهم، كما ورفضت المحكمة الإدارية العليا التماساتهم للحصول على مواقع دفن في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد خلال عام 2022.

30. الحق في تغيير الدين مقيد، وقاصر على التحول إلى الإسلام فقط. كما ترفض وزارة الداخلية منح المصريين الذين ولدوا في دين الإسلام، أوراقاً ثبوتية تثبت تحولهم إلى اعتناق دين آخر.

36 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إغلاق أربعة عشر كنيسة عاملة منذ صدور قانون بناء الكنائس 30 أبريل 2018.

37 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، بعد ثلاث سنوات، قانون بناء الكنائس فشل في حل التوترات الطائفية المتعلقة بدور العبادة، 6 كانون الثاني/يناير 2020

38 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وثائق الهوية، وشهادات الزواج، والدفن: الحقوق المفقودة لأتباع الديانات «غير المعترف بها»، 2022.

ويواجه المتحولون من الإسلام اضطهاداً أمنياً واجتماعياً مثل محمد حجازي واللاجئ اليمني عبد الباقي سعيد خالد جمعة ومحمد السيد. ويُسجّل الأطفال في السجلات العامة مسلمين بشكل تلقائي إذا تحول أحد الوالدين إلى الإسلام حتى في حالة رفض الطرف الآخر.

31. يُسمح للرجل المسلم بالزواج من المرأة غير المسلمة، مسيحية كانت أو يهودية، بينما لا يسمح القانون للمرأة المسلمة بالزواج إلا من رجل مسلم. وتواجه المرأة غير المسلمة المتزوجة من رجل مسلم تمييزاً في الميراث وحضانة الأطفال في حالة الطلاق.

سادساً: السلطوية الأخلاقية

32. شهدت مصر حملات ممنهجة تسعى إلى الضبط البوليسي لحياة المواطنين الدينية والأخلاقية، باستخدام مجموعة واسعة من الأحكام القانونية الغامضة التي عفا عليها الزمن والتي تنتهك الحقوق الدستورية.

33. وقع عشرات المصريين ضحية تهمة «ازدراء الأديان» الغامضة وغير الدستورية،³⁹ والتي تستخدم لملاحقة الأقليات الدينية أو المسلمين الذين يحدون عن المعتقدات الرسمية أو السائدة. وقد وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إدانة 60 شخصاً منذ عام 2014 بتهمة ازدراء الأديان، وغالباً ما حكم عليهم بالسجن لمدد تصل إلى خمس سنوات، بما في ذلك 19 شخصاً منذ عام 2019.⁴⁰ وشملت العقوبات التعسفية الأخرى الفصل من العمل والمنع من السفر، كما في قضية الفنان الفنان شادي مكرم، الذي فقد وظيفته في وزارة الثقافة بحجة نشر آراء اعتُبرت مسيئة إلى الإسلام والمسيحية.

34. منذ 2013، تصاعد بشكل كبير استهداف الشرطة للأفراد بذرائع «أخلاقية» على أساس هوياتهم الجندرية أو ميولهم الجنسية الحقيقية أو المفترضة. وتشمل أساليب الاستهداف الإيقاع

39 المادة 98 (و) من قانون العقوبات.

40 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مذكرة حول أسباب عدم دستورية عدم دستورية مادة ازدراء الأديان، 2016.

بذوى الهويات الجندرية والميول الجنسية المخالفة للسائد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المواعدة، ومداومة المنازل، والتفتيش في الطرقات، أو المداومة بناء على بلاغات من الجيران. كما تواترت الاعتقالات الجماعية لعشرات الأشخاص من الأماكن العامة والحفلات الخاصة.⁴¹ وقد وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية اعتقال ما لا يقل عن 193 شخصاً بين عامي 2019 ويناير 2024، معظمهم اتهموا بـ«الفجور» بموجب قانون مكافحة الدعارة و/أو قانون الجرائم الإلكترونية، وحكم على العديدين منهم بالسجن لثلاث سنوات أو أكثر. وجرى إخضاع المحتجزون إلى الفحوصات الشرجية القسرية، حيث تعرض لها ما لا يقل عن 45 شخصاً منذ عام 2019. والفحوص الشرجية هي شكل من أشكال التعذيب والانتهاك الجسدي الذي يفتقر لأي قيمة طبية أو إثباتية.⁴²

35. كما تستخدم النيابة العامة الاتهام بـ«مخالفة الآداب العامة»⁴³ في استهدافها للفنانين وصناع المحتوى على الإنترنت. أدينت العشرات من النساء والفتيات، خاصةً من الفئات الأقل حظاً، بسبب المحتوى الذي يقدمه على وسائل التواصل الاجتماعي والذي تعتبره النيابة يتعارض مع «قيم الأسرة المصرية». بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات أو قانون مكافحة الاتجار بالبشر.⁴⁴ كما يشارك المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أيضاً في ممارسة الرقابة الأخلاقية.

41 للاطلاع على المزيد، انظر المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، المصيدة: معاقبة الاختلاف الجنسي في مصر، 2016.

42 الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، Concluding Observations of of Egypt's Fifth Periodic، Review، U.N. Doc. CCPR/C/EGY/CO/5، الفقرة 27، شباط/فبراير 2023.

43 المادة 178 من من قانون العقوبات.

44 Columbia Global Freedom of Expression، The Case of the Egyptian TikTok Influencers، 2021.